



جيبوتي.. اقتصاديات القواعد العسكرية (الجزء الأول)

التقرير الأسبوعي

الرقم: 60

إعداد: الكاتب والبحث / محمد الله الفاتح

تاريخ الإصدار: الأحد 21 أبريل 2019

نبذة عن المؤسسة

الصومال الجديد مؤسسة أهلية غير ربحية تعمل في مجال الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية البشرية، وتأسست المؤسسة على يد مثقفين وكوادر مهنيين صوماليين في العاشر من شهر مايو عام 2015، ويقع مقرها الرئيسي في العاصمة الصومالية مقديشو.

مدخل:

تكتسب جمهورية جيبوتي أهمية بالغة في الاستراتيجيات الدولية، نتيجة لاعتبارات وخصائص جيوسراتيجية تتميز بها هذه الدولة العربية الإفريقية الصغيرة، وتستمدّها من موقعها الجغرافي والاستراتيجي الأكثر انتعاشاً وشراكة وتأثيراً في العلاقات الدولية، من حيث سيطرته على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ومضيق باب المندب، أحد أهم طرق الملاحة البحرية في العالم، وهو ما جعلها مطمناً للدول الأوروبية إبان فترة الاستعمار⁽¹⁾. كما أن كثرة المشاكل وتعقيداتها المحيطة بالقرن الإفريقي، قد سلّطت الضوء بشكل أكثر سطوعاً على ضرورة الاهتمام بهذه الدولة وادماجها في فضاءات الاستراتيجيات الدولية، لا سيما بعد بروز وتصادد دور التنظيمات الإسلامية المتطرفة في العديد من دول المنطقة، باعتبار ذلك مهدداً أمنياً في ارتباطه بالاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب ومنع انتشاره في مناطق حيوية لحركة الملاحة البحرية الدولية بما لها من تأثيرات كبيرة في النشاط الاقتصادي العالمي وتحركات مؤشرات الأسواق العالمية، الأمر الذي يجعل جيبوتي محط اهتمام الدول الكبرى والقوى الإقليمية الصاعدة ويدفعها للنفوذ والسيطرة من أجل حماية مصالحها الأمنية والاستراتيجية.

وتستضيف جيبوتي على أراضيها العديد من القواعد العسكرية الأجنبية، بعضها معروف رسمياً في حين لا يتوفر كثير من المعلومات عن القواعد الأخرى، وبالتالي أصبحت معتركاً للتنافس وصراع المصالح لبعض الدول الغربية ذات النفوذ التقليدي وقوى دولية وإقليمية أخرى كالصين وإيطاليا واليابان وغيرها وهو الأمر الذي سنتناوله في الفقرات التالية:

¹ باسم رزق عدلي مرزوق، الانتخابات التشريعية في جيبوتي، دورية آفاق إفريقية، الهيئة العامة

للاستعلامات، القاهرة، العدد (38) عام 2013م.

1. الوجود العسكري الفرنسي:

ترتبط جيبوتي منذ استقلالها عام 1977م، باتفاقيات دفاع مشترك مع فرنسا تلتزم بموجبها الأخيرة بحماية الأمن الجيبوتي من العدو الخارجي، وحماية المطارات والموانئ والمؤسسات الرسمية في الدولة بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه في المجالات التنموية والعسكرية والأمنية، وبالمقابل تستضيف جيبوتي أكبر القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا.

وخلال السنوات الماضية، شهد عدد القوات الفرنسية انخفاضاً ملحوظاً وذلك في إطار خطة فرنسا لإعادة تنظيم قواتها في إفريقيا، ورغم ذلك تبقى القاعدة الفرنسية الأكبر والأهم من حيث القوات والوسائل، ويوجد فيها حالياً حوالي 1576 عسكرياً يتمركزون بشكل دائم، تضم وحدات من القوات البرية والجوية علاوة على وحدات من قوات الكوماندوس البحرية وقوات التدخل السريع، وتجعل الظروف المناخية من جيبوتي مسرحاً استثنائياً لتدريب الجنود للعتاد، بتمارين تشمل الأسلحة الأرضية والجوية والبحرية⁽¹⁾.

وفي ديسمبر 2011م، وقع البلدان على معاهدة تعاون جديدة في المجال الدفاعي، حلت محل اتفاقية "الدفاع المشترك" التي أبرمها الجانبان عام 1977م، وقال وزير الدفاع الفرنسي جان ايف لدوريان؛ "إن هذه المعاهدة الجديدة تتيح لفرنسا الوصول إلى قاعدة استراتيجية في إطار مكافحة الإرهاب، كما تؤكد لجيبوتي مواصلة الدعم الفرنسي لها في المجالين الأمني والدفاعي فضلاً عن عمليات التدريب المشترك.

¹ جيبوتي القاعدة الفرنسية الرئيسية في إفريقيا، جريدة إيلاف الإلكترونية، تاريخ النشر، 01 يوليو 2002م

2. الاهتمام الأمريكي بجيبوتي:

من حقائق التاريخ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن دول استعمارية في إفريقيا، وإن كان الأفارقة ضحية للعبودية حين جلبهم النخاسة كأيدي عاملة لبناء مجد أمريكا الاقتصادي كأقنان في زراعة السكر والقطن والفل في ولاياتها الجنوبية.

لقد كان اهتمام أمريكا بإفريقيا والقرن الإفريقي خاصة محدوداً جداً، قبل أن تتحرك وتحل محل الدول الأوروبية بعد أفول عهد الاستعمار المباشر، ثم تطور الوضع لتعزيز الوجود الأمريكي في المحيط الهندي خاصة قاعدتها العسكرية في جزيرة ديبغو غارسيا لحماية مناطق إنتاج النفط والغاز في الخليج، وزاد ذلك الاهتمام الأمريكي بفعل المنافسة على مصادر الطاقة ومحاربة الإرهاب في المنطقة، ثم جاء التحول الهائل في السياسة الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، فقد اتجهت الإدارة بقوة نحو تكثيف وجودها العسكرية في المنطقة⁽¹⁾.

وفي 19 من أكتوبر 2002م أمر البنتاغون بإنشاء قوة المهام المشتركة في القرن الإفريقي، ضمن عملية الحرية الدائمة (Operation Enduring Freedom).

ولم تستأذن الإدارة الأمريكية لا الحكومة الجيبوتية ولا قيادة القاعدة الفرنسية فيها، لإرسال قواتها لجيبوتي ثم البقاء فيها وإقامة قاعدة عسكرية دائمة هناك، وقد بلغ عدد القوات فيها 800 جندي من القوات الخاصة، لحق بهم 1500 من المارينز، ثم انضمت لهذه القاعدة حاملة الطائرات الأمريكية (US مونتني وتيني)⁽²⁾.

¹ عبد الوهاب الصاوي، السودان والقرن الإفريقي، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد التاسع،

الخرطوم 2011م.

² عبد الله الفاتح، الوجود العسكري الأمريكي في جيبوتي: المخفي والمكشوف، ورقة غير منشورة

وكان من الخطوات الأمريكية الهامة، فصل قيادة القوات الأمريكية المعنية بإفريقيا عن القيادة الوسطى (CENTCOM) وإنشاء القيادة العسكرية المشتركة في إفريقيا (AFRICOM) والتي بدأت أعمالها رسمياً في 12 من أكتوبر 2007م.

وتستضيف جيبوتي حالياً أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في إفريقيا، قاعدة "ليمونيه" وتقع جنوبي مطار "حنبلي" الدولي بجيبوتي، وفيها ما يزيد عن 3500 جندي أمريكي، ومنها تنطلق عمليات "مكافحة الإرهاب" التي تنفذها القوات الأمريكية في الصومال واليمن، إضافة إلى حماية المصالح الأمريكية وحلفائها في المنطقة.

وإقامة هذه القاعدة في جيبوتي التي يوجد فيها أكبر قاعدة عسكرية فرنسية في الخارج، يعتبر مؤشراً قوياً على التراجع الشديد لدور الدول الأوروبية الاستعمارية في مناطق نفوذها التقليدية، خاصة بعد تراجع السياسة الخارجية الفرنسية والألمانية عن مناوأة التوجهات الأمريكية للسيطرة على الشأن الدولي والانفراد به⁽¹⁾.

وجاء الاهتمام الأمريكي بجيبوتي في إطار استراتيجيتها للنفوذ والسيطرة، وبالتالي فإن إنشاء قاعدتها العسكرية في جيبوتي يتناغم مع هذه الاستراتيجية التي وضعتها للقرن الإفريقي الكبير الذي يضم دول القرن الإفريقي الجغرافي بالإضافة إلى السودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندي، لمراقبة المناطق التي يشتبه فيها الخطر والردع لأي تحرك يهدد أمن أمريكا ومصالحها، واحتواء النفوذ الصيني المتنامي في المنطقة، وبالتالي التحكم في مستقبل القارة الإفريقية من خلال القرن الإفريقي.

¹ د. ريم محمد موسى، مستقبل العلاقات السودانية الجيبوتية في ظل مهددات الأمن الإقليمي، أنظر الموقع

الإلكتروني لسودان راس، <https://www.sudarress.com/sudanile/48300>

3. الوجود العسكرية للدول الأوروبية:

لم تغب الدول الأوروبية عن سباق التنافس على القواعد العسكرية في جيبوتي، وهو ما اتضح جلياً من خلال تشكيلها قوة مشتركة أطلقت عليها اسم "العملية الأوروبية لمكافحة القرصنة" (ATLANTI) تركزت مهمتها على تطويق جرائم القرصنة ومنع انتشارها في المناطق الاستراتيجية الهامة لحركة الملاحة الدولية.

ومن جهة أخرى أوضح المفوض الأوروبي لشؤون التنمية والمساعدات الإنسانية جان لوي ميشيل، بأن الاستراتيجية الجديدة التي وضعها الاتحاد الأوروبي للقرن الإفريقي، تهدف إلى إتباع مسار أكثر كفاءة في التعامل مع قضايا المنطقة وسط منافسة جادة مع الولايات المتحدة والصين⁽¹⁾.

وكانت ألمانيا وجيبوتي قد وقعتا مطلع عام 2002م، اتفاقاً تاريخياً غير مسبوق يسمح للقوات الألمانية باتخاذ ميناء جيبوتي قاعدة مركزية لنشاطها في مراقبة السواحل الصومالية وتعزيز وجودها العسكري في القرن الإفريقي، كما نجح العديد من الدول الأوروبية في إقامة قواعد عسكرية لها في جيبوتي، منها إيطاليا التي أنشأت قاعدة عسكرية صغيرة لها هناك، شأنها في ذلك شأن إسبانيا التي تمتلك قاعدة مماثلة لدعم العمليات الأوروبية في المنطقة، وقد لاقى الوجود العسكري الأوروبي ترحيباً واسعاً من قبل القيادة الجيبوتية⁽²⁾.

¹ عبد الوهاب الصاوي، المرجع السابق، ص 48.

² عماد عنان، تعدد القواعد العسكرية في جيبوتي.. هل يهدد الأمن القومي المصري، نون بوست، 10

ديسمبر 2016م، انظر <https://www.noonpost.com/15570>

4. القاعدة البحرية اليابانية:

تعود جذور العلاقات الجيبوتية اليابانية إلى السابع والعشرين من شهر يونيو عام 1977م، حيث اعترفت اليابان باستقلال الدولة الوليدة وسعت لتوثيق العلاقات الثنائية معها في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والتكنولوجية.

ومع أن اليابان كانت تعتبر بعيدة عن محاور الصراع الدولي المباشر على منطقة القرن الإفريقي، إلا أنها دخلت على الخط في عام 2009م، حيث أعلنت انضمامها لعمليات التحالف الدولي لمكافحة القرصنة الصومالية.

وفي عام 2011م، نشرت اليابان فرقة تابعة لقوات الدفاع الذاتي قوامها 180 جندياً في قاعدة عسكرية أقامتها على قطعة أرض مساحتها 12 هكتاراً بالقرب من مطار جيبوتي الدولي، وهي أول قاعدة عسكرية لها خارج حدودها منذ الحرب العالمية الثانية.

وفي منتصف عام 2016م، بدأت التفاوض مع حكومة جيبوتي بخصوص استئجار أراضي إضافية لتوسيع قاعدتها العسكرية لموازنة ما تعتبره نفوذاً صينياً متزايداً بالمنطقة، وبعد حصولها على الموافقة بدأت وزارة الدفاع اليابانية في منتصف عام 2017م، توسيع المرفق إلى 15 هكتاراً.

ومن المتوقع أيضاً أن تبدأ بتنفيذ المرحلة الثانية من خطة توسيع القاعدة وزيادة عدد القوات المتمركزة فيها، لتشمل مجموعة واسعة من المهام غير مكافحة عمليات القرصنة⁽¹⁾.

¹ تنافس ياباني صيني على القواعد بجيبوتي، متوفر على موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر 2016/10/13م.